العرب
الخميس 2019/08/08
السنة 42 العدد 11432

الحشد الشعبي يتنصل من أكبر مموليه من صالات القمار

رئيس الوزراء العراقي يتجاهل وزارة الداخلية ويكلف الحشد باعتقال زعيم مافيا في بغداد

توقيف أحد أكبر بارونات تجارة المخدّرات والقمار في بغداد، لم يكن مجرّد كشف عن سلسلة من الجرائم وتفكيك لعصابة، بل هو تفجير لفضيحة كبرى تتعلّق بميليشيات الحشد الشعبي وتظهر مدى اختلاط نفوذ الميليشيات بسلطة الدولة وتداخل أنشطتها بعمل الأجهزة الرسمية وعدم توفيرها أقذر الطرق في جمع المال لقادتها ومنتسبيها.

فيلم «أكشن» بإخراج ضعيف

بغداد – بعدما كان صديقا مقربا لعدد من أهم قادة الحشد الشعبي والمسؤولين والساسة، تحول الحاج حمزة الشمري، في ظروف غامضة، إلى "زعيم المافيا الأكبر في العراق"، بعدما جرى اعتقاله في بغداد وتوجيه سلسلة من التهم له، أبرزها إدارة مواقع لعب القمار والدعارة وتجارة المخدرات.

لا يملك أحد تاريخا واضحا لصعود هذه الشخصية، التي تحيط بها الشبهات، بالرغم من بروز علاقتها بشكل مفاجئ خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، مع كبار قادة الفصائل العراقية المسلحة الموالية لإيران، وبعض من أهم الساسة والمسؤولين.

وخلال الأعوام الأخيرة، ذاع صيت "الحاج حمزة" بوصفه أحد أشهر داعمي قوات الحشد الشعبي والمدافعين عنها، إذ قدم تبرعات لهذه القوة بملايين الدولارات، ومول أعمالا خيرية لصالحها، من دون الخوض في مصدر هذه الأموال.

ويقول سكان المنطقة التي يقع منزل الحاج حمزة فيها، وسط بغداد، إن قيادات في الحشد الشعبي وسياسيين ومسؤولين بارزين، اعتادوا التردد على هذا المكان، الذي يشتبه في أنه يقدم خدمات جنسية لهم.

الحاج حمزة الشمري

* أكبر متبرع مالي للحشد الشعبي
* تلقى رسائل شكر من رجال دين
* اعتقل بتهمة الدعارة والمخدرات

وبمرور الوقت، تحول الحاج حمزة، إلى "خط أحمر"، وهو المصطلح الذي يستخدم لتعريف شخصيات في الحشد الشعبي أو على صلة به، يمكن أن يؤدي المساس بها إلى القتل.

لكن علاقات وتحركات الحاج حمزة، خارج الوسط السياسي، كشفت عن بعض جوانب شخصيته الغامضة، إذ ظهر إلى جانب نجوم عراقيين وعرب في مجالات شتى، منها على سبيل المثال الفن والرياضة.

ولعل أولى الإشارات التي ربطت هذه الشخصية بعلامات استفهام عديدة، جاءت من مكتب وزير الداخلية السابق قاسم الأعرجي، الذي اتخذ قرارا مفاجئا بإغلاق صالات القمار في بغداد، من دون الكشف عن أسبابه.

وبالنسبة للكثير من العراقيين، فإن وجود صالات للقمار في قلب بغداد، هو أمر مفاجئ بحد ذاته، وتضاعفت المفاجأة عندما انكشف للرأي العام أن هذه الصالات مرخصة وفقا للقانون، فبدأت الأسئلة تطرح عن مرتادیها، والجهة التي يمكن لها حماية هذا النوع من الأعمال في بغداد، لتقفز إلى الواجهة أسماء قيادات بارزة في الحشد الشعبي، قيل إنها ترعى هذا الملف.

ونقلت مصادر مقربة من وزير الداخلية السابق، أن "الحاج حمزة، عرض ملايين الدولارات على الوزير قاسم الأعرجي، مقابل الموافقة على السماح بعودة صالات القمار، وهو ما رفضه الوزير"، بعد معلومات من مصادر متعددة، عن الأموال الطائلة التي يجري تبديدها داخل هذه الصالات.

وبمجرد تشكيل حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، وحتى قبل تسمية وزير الداخلية الجديد فيها، أعاد الحاج حمزة افتتاح صالات القمار الخاصة به في فندقين اثنين من فنادق بغداد الراقية، ما أعاد طرح الأسئلة ذاتها عن مشروعية هذه الأعمال والجهات التي تحميها.

وشاع في بغداد أن هذه المواقع، تحظى بحماية خاصة من مجموعات مسلحة على صلة ببعض قادة الحشد الشعبي، ما يعني أن دخولها من قبل قوات نظامية، هو أمر مستحيل.

ومع توارد المعلومات عن حجم الأموال الذي يجري تداوله داخل هذه الصالات، وصلة الأمر بالحشد الشعبي "المقدس"، اتسعت دائرة الحرج.

وفجأة، نشر الحشد الشعبي معلومات عن تنفيذه عملية بأمر من عادل عبدالمهدي شخصيا، ضد صالات القمار في بغداد.

وقال الحشد الشعبي إن "مديرية الأمن" التابعة له، نفذت "الحملة الأكبر في تاريخ العراق لملاحقة مافيات الرولیت وصالات القمار وتجار المخدرات وبيع وشراء النساء"، مضيفا أن الحملة "أسفرت عن إلقاء القبض على المدعو حجي حمزة الشمري زعيم المافيا الأكبر في العراق والمسيطرة على جميع أماكن لعب القمار والدعارة وتجارة المخدرات".

وبالرغم من أن هذا الإعلان جاء لدرء شبهة الصلة بين الحشد الشعبي والحاج حمزة، إلا أنه كان بالنسبة للمراقبين دليل إدانة للحشد نفسه، مع ما تضمنه من إشارات إلى سرقة بعض الأموال خلال المداهمة.

واعتبر الكاتب العراقي فاروق يوسف أن الحاج حمزة الشمري لن يكون الشخص الأخير في حرب التصفيات. فالمافيات التي هي الظهير المالي للحشد الشعبي لا يمكن السيطرة عليها بطريقة منظمة. ذلك لأنها تدير الجزء الأكبر من عملياتها في الخفاء. أما المعلن منها فهو ما يمكن أن يشكل مادة لأحاديث العامة.

ولم يستبعد يوسف في تصريح لـ"العرب" أن تقوم القوى التي تضررت بسقوط الشمري بتوجيه ضربة إلى رموز مافوية أخرى فاعلة على مستوى الاتجار بالبشر والمخدرات وإدارة صالات القمار وبيوت الدعارة. ولا تكمن فضيحة الشمري في الكشف عنها علانية بل في المكانة التي حاز عليها رجل قامت مهنته على تدمير المجتمع بالرغم من أن لقب "الحاج" لا يزال يرفق باسمه حين يذكر، كما أن أحدا لا يستشعر خطورة الإساءة إلى صفة دينية من خلال ربطها بشخصية مشبوهة. وهو ما يمكن أن يشير إلى العديد من الشخصيات التي يُشار إليها بألقاب من نوع "السيد" و"الحاج" بالرغم من أنها تتاجر بالرذيلة.

ويسلط سطوع نجم الشمري وأفوله الضوء على الواقع العراقي الذي صار يُدار من قبل جهات لا يُعرف عنها سوى نفوذها المكتسب من الخدمات السرية التي تقدمها لرموز السلطة في العراق. وإذا ما كانت تلك الخدمات قد خرجت إلى العلن فما ذلك إلا بسبب انتشارها واتساع رقعتها في ظل الحماية التي توفرها الميليشيات لها. وإذا ما تمت التضحية بـ"الشمري" باعتباره خروفا للعيد فإن الخدمات التي كان يقدمها لن تتأثر في شيء. فهناك المئات من أشباهه سيؤدون وظيفته التي لا يمكن التخلص منها بعد أن صارت جزءا رئيسا من مصادر دخل الحشد بعد أن انقطعت تمويلاته القادمة من إيران.

ويتساءل طارق حرب، وهو أحد أبرز الخبراء القانونيين في العراق، عما إذا كانت عملية اعتقال الحاج حمزة ستطلق "حرب مافيات وتصفيات بين المتصدرين والمتنافسين على احتكار هذه التجارة؟". وقال إن "الأرباح الناجمة عن تجارة القمار في بغداد، توازي أو تفوق ما تأمل الحكومة الاتحادية الحصول عليه، من تصدير نفط كردستان" المتنازع عليه بين بغداد وأربيل.

ويرى مراقبون أن "إعلان الحشد الشعبي أن تحركه ضد الحاج حمزة، يأتي تلبية لأمر رئيس الوزراء، يطرح علامات استفهام عديدة، فالجهة المخولة بهذا النوع من الاعتقالات هي وزارة الداخلية، وليس الحشد الشعبي".

وتقول مصادر مطلعة على تفاصيل هذا الملف، إن "الحشد، استخدم اسم عبدالمهدي، للتغطية على عملية تصفية داخلية، ضد شريك تحول اسمه إلى مصدر للشبهات، ولا بد من طي صفحته، حفاظا على التجارة نفسها".

وتشير المصادر إلى أن "تحول الحاج حمزة من كاتم للأسرار، إلى مصدر للأحاديث التي تطعن في نزاهة بعض قادة الحشد الشعبي، دفع الحشد الشعبي لإنهاء ملفه من خلال ربطه باتهامات يصعب تصديق مسؤوليته الكاملة عنها، من دون وجود شركاء أقوياء".

ويتساءل حرب عن المدة التي ستبقى خلالها التحقيقات الخاصة بملف الحاج حمزة سرية، مشيرا إلى أنه بالرغم من أن القانون يتيح لبعض التحقيقات أن تكون سرية، إلا أنها "سرية مؤقتة"، ويجب كشف التفاصيل في وقت ما.

ويشير تفسير حرب، إلى إمكانية وجود تواطؤ في ملف التحقيق، لمنع الفضائح الكبرى، التي تمس قادة كبارا في الحشد وسياسيين بارزين، من الظهور إلى العلن.

الإمارات والسعودية تمدان السودان بمؤونة ثلاثة أشهر من القمح

أبوظبي – قدّمت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كمية كبيرة من القمح كهبة للسودان عكست مجدّدا اهتمام الرياض وأبوظبي بضمان عبور آمن للبلد من المرحلة الانتقالية الصعبة التي يمرّ بها ويواجه خلالها تعقيدات سياسية وأمنية ومصاعب مالية واقتصادية انعكست بشكل واضح على أوضاعه الاجتماعية وحدّت من قدرته على تلبية مختلف الحاجات الأساسية لمواطنيه بما في ذلك حاجاتهم الغذائية.

وقالت وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس"، الأربعاء، إنّ الإمارات والسعودية قدّمتا 540 ألف طن من القمح لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للشعب السوداني لثلاثة أشهر قادمة. وأوضحت أنّه تم توريد الدفعتين الأولى والثانية وشملتا 140 ألف طن من القمح.

وجاء الإعلان عن هذه الهبة أياما بعد توقيع الفرقاء السودانيين على إعلان دستوري وصف بالخطوة الكبيرة باتجاه إخراج السودان من الوضع الاستثنائي الذي يعيشه منذ سقوط نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير وما أعقب ذلك من خلافات حادّة حول كيفية تأمين المرحلة الانتقالية والجهات الأحقّ بقيادتها.

وإثر الإعلان عن توقيع الوثيقة الدستورية بالأحرف الأولى رحبت دولة الإمارات بالخطوة، معتبرة في بيان لخارجيتها أنّ الوفاق الذي حدث بين المجلس العسكري وائتلاف المعارضة الرئيسي "هو حجر الزاوية لتحقيق الشعب السوداني التقدّم والازدهار".

وفي تعليقه على توافق الفرقاء السودانيين على الإعلان الدستوري، قال أنور قرقاش وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية إنّ السودان بصدد طي صفحة حكم البشير والإخوان والدخول في حقبة جديدة في تاريخه السياسي بالتحول إلى الحكم المدني.

وفي المقابل نبّه الوزير الإماراتي إلى المصاعب التي تعترض السودان في مرحلته الانتقالية، قائلا في تغريدة على تويتر إنّ "الطريق إلى دولة المؤسسات والاستقرار والإزدهار لن يكون مفروشا بالورود ولكن ثقتنا في السودان الشقيق وشعبه وتكاتف المخلصين حوله كبيرة".

كذلك رحّبت الرياض بالاتفاق على الوثيقة الدستورية والتوقيع عليها واعتبرتها على لسان مصدر في الخارجية، خطوة من شأنها الانتقال بالسودان نحو الأمن والسلام والاستقرار.

وبشأن الهبة الغذائية السعودية الإماراتية الجديدة للسودان، أوضح المدير العام لصندوق أبوظبي للتنمية محمد سيف السويدي أن الدعم الغذائي المقدم للشعب السوداني يأتي ضمن حرص الرياض وأبوظبي على ضمان توفير احتياجات الشعب السوداني من الغذاء، وعدم تأثره بالمرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد.

وأضاف قوله إن القيادة في البلدين "حريصة على تقديم جميع أشكال الدعم الممكنة ليتجاوز السودان الظروف الصعبة التي يعيشها، وصولا إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي".

وكميات القمح الموردة للسودان هي جزء من حزمة المساعدات التي أقرتها السعودية والإمارات في أبريل الماضي والبالغة قيمتها 3 مليارات دولار، حيث أودع البلدان 500 مليون دولار في البنك المركزي السوداني وذلك لتعزيز مركزه المالي، على أن يتمّ صرف بقية المبلغ لتلبية الاحتياجات الملحة للسودانيين من الغذاء والدواء والمشتقات النفطية واحتياجات الموسم الزراعي.

ولا ترغب الإمارات والسعودية اللتان كثيرا ما تعبّران عن تبنيهما منظورا شاملا للأمن القومي العربي في رؤية بلد آخر من بلدان المنطقة ينزلق نحو الفوضى بفعل تعثّر عملية الانتقال السياسي فيه، كما هي الحال في سوريا وليبيا.

وبحسب متابعين للشأن السوداني فإنّ مساعدة أبوظبي والرياض للخرطوم هي أيضا بمثابة تحصين للساحة السودانية من أن تستبدّ بها قوى التطرّف المدعومة من قبل أطراف إقليمية على رأسها قطر وتركيا اللتان تجدان في الاضطرابات التي تنشب في بعض البلدان العربية فرصة سانحة للدفع بجماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة.

ويرى هؤلاء أنّ الإمارات والسعودية تستندان في دعمها للسودان إلى تجربة سابقة ناجحة تتمثّل في الدعم الكبير الذي قدّمتاه لمصر إثر اندلاع ثورة يونيو 2013 ضدّ حكم جماعة الإخوان وما حقّقه ذلك الدعم من نتائج ملموسة في مساعدة مصر على العبور من إحدى أصعب الفترات، وفي حماية مسارها الجديد من التراجع والانتكاس.

مرحلة صعبة بالإمكان تخطيها

تحقيقات مصرية تظهر استغلال الإخوان للكويت ماليا

القاهرة - أثبتت تحقيقات جارية في مصر مع عناصر خلية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين تمّ ترحيلهم في يوليو الماضي من الكويت، تركيز الجماعة على الساحة الكويتية كمصدر لجمع الأموال لتمويل أنشطة الخلايا الإخوانية في أكثر من بلد.

وكثيرا ما حذّرت دوائر وشخصيات كويتية من استغلال جماعة الإخوان لتساهل السلطات الكويتية مع عناصرها وتمتّعهم بقدر كبير من حرّية الحركة والنشاط، في تحويل الكويت إلى مصدر لتمويل أنشطة الجماعة باستخدام العديد من الطرق على رأسها جمع التبرّعات تحت يافطة العمل الخيري.

وكشفت التحقيقات المصرية مع أفراد خلية الإخوان المسلمين المُرحلين من الكويت إلى مصر أن هؤلاء كانوا يديرون شبكة لنقل الأموال بمساعدة شخصيات محلّية. ونقلت صحيفة الرأي الكويتية عن مصدر أمني مصري القول إنّ التحقيقات الأولية كشفت عن شبكة لنقل الأموال بين الكويت ومصر عبر دول أخرى، أدارها عدد من المتهمين الموقوفين بمساعدة عناصر من داخل الكويت وخارجها.

وبحسب متابعين للشأن الكويتي، فقد استفاد الإخوان على مدار عشريات من الزمن من غفلة السلطات عنهم ومن التسيّب التامّ في العمل الخيري وغياب الرقابة عنه ليؤسّسوا لهم إمبراطورية مالية مستغلّين ثراء الكويت و رخاء مجتمعها.